اختبار فرضية "Kuznets" للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية

Testing the "Kuznets" hypothesis of the relationship between economic growth and the inequality of income distribution in the Arab countries

كبداني سيدي أحمد[1]

KEBDANI Sidi Ahmed

جامعة مستغانم (الجزائر)، sidiahmed.kebdani@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/25 تاريخ القبول:2022/02/02 تاريخ النشر: 2022/03/21

ملخص:

تبحث هذه الورقة في اختبار فرضية "Kuznets" للعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل لعينة من الدول العربية التي تتوفر لها البيانات للفترة 1965-2010، وذلك من أجل التعرف على الأثر الذي يخلفه تحسن أو تدهور أحدهما على الآخر. وقد خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي بين عدالة توزيع الدخل ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتباط عكسي بينه ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي. وأن المعدلات المرتفعة لعدم المساواة تعرقل النمو الاقتصادي في بعض البلدان دون غيرها.

كلمات مفتاحية: فرضية "Kuznets"، معامل جيني، النمو الاقتصادي، عدم المساواة في توزيع الدخل.

تصنيف JEL: O15, O40, C51, I30,

Abstract:

This paper examines the "Kuznets" hypothesis of the relationship between economic growth and inequality in income distribution for a sample of Arab countries for which data are available for the period 1965-2010, in order to identify the effect of improvement or deterioration of one on the other. The study concluded that there is a direct correlation between the fairness of income distribution and the growth rate of GDP, and an inverse correlation between it and the per capita gross national income. And that high rates of inequality impede economic growth in some countries but not others.

Keywords: Kuznets hypotheses, Gini Coefficient, Growth of economic, Incomme inequality.

JEL Classification : C51, I30, O15, O40

[1] **المؤلف المرسل:** كبداني سيدي أحمد، sidiahmed.kebdani@gmail.com

1- مقدمة

لا تزال مسألة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية تلقى الكثير من التساؤلات، فلم تستطع الأحزاب والكتل السياسية الناجحة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية تحقيق المتطلبات المعيشية للشريحة العظمى في المجتمع، فهي لا تزال تتلقى الكثير من الضغوط حول مآل وضعية الفقراء ضمن هذا التغير الصارخ لقيم المجتمع وثقافاته بإفرازات العولمة. فلم تستطع السياسيات الحكومية المبنية على توسيع الحماية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، ولا برامج التوظيف الحكومي والخاص بمختلف صيغه من الرفع من المستوى المعيشي لهم، بالرغم مما حققه الاقتصاد الوطني من مستويات نمو اقتصادي مقبول.

وإن الدول العربية التي امتازت في معظمها بنظم سياسية أقل ما يقال عنها وراثية، اعتمدت على سياسيات تنموية متنوعة لتحقيق التنمية المنشودة، استطاعت بشكل أو بآخر تحقيق زيادات مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مكنتها في ظروف معينة من الرفع من مستويات معيشة أفرادها، وحققت بعض منها أمنها الغذائي والقومي، ولكنها لاقت الكثير من الاحتجاجات الشعبية على نطاق واسع، مثلا في تونس وليبيا ومصر واليمن والعراق وسوريا، وذلك بالرغم من كونها تنتمي لإقليم يصنف ضمن الدول المعتدلة نسبيا في عدالة توزيع الدخل.

1-1- إشكالية البحث

هناك علاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الدخل؟

من هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل يؤدي تزايد معدل النمو الاقتصادي إلى تحسين أو تدهور توزيع الدخل؟
- هل عدم المساواة في توزيع الدخل تعرقل النمو الاقتصادي؟

1-2- فرضيات البحث

- هنالك تأثير للنمو الاقتصادي على عدم المساواة في توزيع الدخل.
- عدم المساواة في توزيع الدخل تعرقل النمو الاقتصادي.

2- فحص العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل

لا يزال الجدال والاهتمام قائما في الأوساط الأكاديمية خلال الآونة الأخيرة بطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى توزيع الدخل لدى صانعي السياسات، وثمة تعارض في الآراء والحجج المقدمة، حيث أن اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء أمر طبيعي ملازم للزيادة في معدلات النمو، وأن البحث المستمر عن تحقيق توزيع متكافئ للدخل يضرّ بالنمو الاقتصادي:

- تميل الفئات الغنية إلى ادخار جزء كبير من دخلها مقارنة بالفئات الفقيرة، الأمر الذي يساعدها في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة، ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الذي يستفيد

منه المجتمع بأكمله بما فيه الطبقات الفقيرة من خلال الضرائب المعاد توزيعها عليها في شكل إنفاق عام.

- إن اللجوء إلى سياسات توزيعية غير كفوءة من خلال رفع الضرائب على الأغنياء من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار، بما قد يضرّ بالنمو ويزيد معدلات الفقر، ويشوه الهيكل الاقتصادي للبلد ككل.
- إن مباشرة السياسات التوزيعية المصممة على القضاء على الفقر والحرمان ومتابعتها يتطلب تحسين الدولة لمؤسساتها القائمة على ذلك، والقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المبنية على سياسات تنموية شاملة وتدخلات مناسبة واستقرار أكبر في أوضاعها السياسية والإقتصادية، مما يتطلب تحقيق حالة من التوازن بين القطاعات المكونة للإقتصاد القومي **(المشهداني، وبوجلال 2002، ص120-122)**.

ولهذا لا توجد نظرية قوية تفسر أنماط توزيع الدخل بعلاقته مع التطور الاقتصادي في الدول النامية، على عكس ما تم إظهاره حول طبيعة تلك العلاقة في إطار تاريخ تطور الدول المتقدمة، إذ ثمة حجج مضادة تبين حتمية عدالة التوزيع للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام، حيث كثيرا ما قد يقع البلد في فخ النمو الاقتصادي المثبط للنشاط الاقتصادي وغير المساند للفقراء. **(بوطيبة فيصل 2012، ص78)**

2-1- الأساس النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل (فرضية kuznets)

حسب هذه الفرضية فإن عدم المساوة تتزايد في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ليصل إلى أعلى نقطة ثم يتحسن في المراحل المتقدمة له، وهو ما يوضحه شكل المنحنى المقلوب (∩):

الشكل رقم (1): النمو وعدالة توزيع الدخل حسب Kuznets

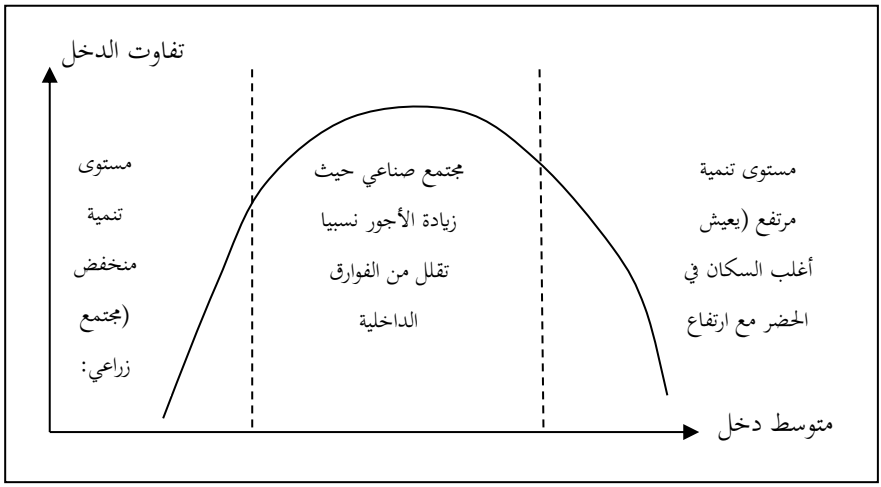

المصدر: أحمد الكواز: "النمو وتوزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، مقال منشور على شبكة الانترنيت:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-4.pdf

2-2- إعادة اختبار فرضية "Kuznets" للبلدان النامية

تم اختبار هذه الفرضية في سبعينيات القرن الماضي لمجموعة من البلدان التي توفرت بشأنها بيانات المتغيرات التابعة والمفسرة المبينة، حيث أن معظم الدراسات التطبيقية لشكل هذه العلاقة قد استخدمت معامل "Gini" كمتغير تابع، والبعض منها استخدم أنصبة الشرائح الداخلية، والبعض الآخر استخدم نسبة نصيب أغنى 20% من السكان لنصيب أفقر 20% منهم، مما جعلهم يبنون نموذجا لدالة هذه العلاقة (**رياض بن جليلي، 2007**):

$$IN(Q_i) = \alpha + \beta IN(\mu_i) + \gamma (IN\ \mu_i)^2$$

حيث يشير ($IN(Q_i)$) إلى مؤشر درجة عدم عدالة التوزيع، بينما يمثل (μ) متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

قام "R. Kanbur & S. Anand" باستكشاف شكل العلاقات الملائمة لكل مؤشر من مؤشرات عدم عدالة التوزيع، واقترحا أن الشكل المناسب هو عندما يكون معامل "Gini" هو المتغير التابع وذلك كما يلي:

$$\text{Gini} = \propto + \beta\mu + \gamma \frac{1}{\mu}$$

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة لا بد وأن تكشف عن الأثر (قصير وطويل المدى) المحتمل للنمو على مستويات دخل الفقراء خصوصا أفقر 40% من السكان، وحيث يكون الأثر إيجابيا إذا أدى إلى نمو دخل هذه الفئة بمعدل أسرع من معدل نمو (GNP) أو على الأقل لم يتجه دخلها نحو الأسفل، ويكون سلبيا إذا أدى إلى انخفاض الدخل النسبي والمطلق للفقراء. غير أنه لا توجد دلائل حول الانخفاض المتتابع لمنافع النمو الاقتصادي لهم، بل أن بعض الدول الأقل نموا قد تؤدي التنمية فيها إلى صعود الطبقة المتوسطة الصغيرة نحو الأعلى، وهو ما يمكن تفسيره بأن الهيكل الاقتصادي وليس معدل النمو الاقتصادي هو المحدد الأساسي لنمط توزيع الدخل، لأن الأمر يتوقف على عملية التنمية، حيث المؤيدون لحتمية التتابع هم غالبا القادة السياسيون وأصحاب القرار في البلدان التي تشهد درجة مرتفعة ومتزايدة من عدم المساواة، وذلك لأنهم يبحثون عن مبررات فشل سياساتهم التنموية، وعدم بلوغها الأهداف المرجوة والمسطرة(**رضا صاحب أبو حامد-د.س.ن**).

3-2- تطور مؤشرات عدالة توزيع الدخل للدول العربية عبر الزمن

تعتبر الدول العربية من الدول النامية التي تتمتع بتوزيع عادل نسبيا للدخل، حيث قدر متوسط معامل جيني حسب آخر المسوحات المتوفرة لكل بلد في هذه المجموعة من الدول بحوالي

39,5%، بينما يفوق 40% في العديد من الدول النامية وخاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، باعتباره المؤشر الأكثر استخدما والمرغوب بكثرة من طرف جل الاقتصاديين. ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية لا تتوفر على بيانات لمؤشرات توزيع الدخل في شكل سلاسل زمنية، بل تتوفر على بعض البيانات المتناثرة وغير المتوافقة في المدة الزمنية وقت إجراء المسوحات حول إنفاق الأسر، غير أنه يمكن القيام بمقارنتها فيما بينها لتوافقها في طريقة القياس والتقدير، حيث أنها تتوفر على بيانات ذات النوعية الراقية وهي تلك التي تشترط أن تكون معتمدة على مسوحات للإنفاق أو الدخل، وأن يشتمل تعريف الدخل والإنفاق على كل المصادر، وأن يكون المسح ممثلا لكل المجتمع(**علي عبد القادر علي، 2003، ص14**).

ولتتبع مسار تطور حالة توزيع الدخل في الدول العربية عينة الدراسة، فقد تم تجميع بياناتها في حقبتين زمنيتين هما 1990 و2000 (الجدول 9و10)* ، وذلك لعدم تناسب سنوات المسح التي تم على إثرها احتساب قيم مؤشرات عدالة التوزيع، بافتراض عدم تغير حالة التوزيع خلال فترات زمنية قصيرة، وهو الأمر الذي يمكن من اعتبار أن المعلومات المتوفرة لنهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي ممثلة لحالة التوزيع لسنة 1990، كما هو الحال بالنسبة للمعلومات المتوفرة نهاية التسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة على أنها تكون ممثلة لحالة التوزيع لسنة 2000، ومثل هذا الافتراض يسمح بإعادة حساب حالة توزيع الانفاق الاستهلاكي على مستوى الدول العربية كمجموعة باستخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على أساس المكافئ الشرائي للدولار بأسعار 1995 لكل من الفترتين الزمنيتين المذكورتين (**علي عبد القادر علي، 2006، ص21**).

إن الدول العربية تتباين في مستويات التنمية، كما هي في معدلات نمو نواتجها المحلية الإجمالية، وذلك تبعا لخصائص كل دولة ومقوماتها الاقتصادية والبشرية والمالية، مما ينعكس على متوسطات دخول أفرادها وإنفاقه، وبالتالي مستويات المعيشة كما يعكسها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد فيما بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة. ولهذا سيتم الاعتماد فقط على مجموعة الدول العربية المتجانسة من حيث الحالة الاقتصادية كما يعكسها متوسط دخل الفرد، وفي حالتنا هذه فإن العينة تشتمل على الدول العربية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل، وسيتم حذف البلدان التي لا تتوافق معها مثل الكويت وسلطنة عمان**.

وبالنظر إلى قيم معاملات "Gini" فقد سجلت كل من موريتانيا والأردن أعلى معدلات عدم عدالة التوزيع، وهي تفوق تلك السائدة على مستوى العالم كمجموعة الذي بلغ متوسطه حوالي 37%، وهو يقترب قليلا مما سجلته الكويت بـ 37,5%، في حين سجلت مصر أدنى قيمة، وهي بذلك الدولة العربية الأكثر عدالة لتوزيع (الإنفاق الاستهلاكي)، بينما سجلت الجزائر والمغرب ارتفاعا طفيفا لمعامل "Gini" مقارنة بالعالم كمجموعة، في حين لم تسجل ولا حالة واحدة لمعدل يفوق حالة

التفاوت المرتفع البالغ أكثر من 48%، وهو ما تؤكده قيم مؤشر "Theil - 1"، حيث سجلت مصر والكويت والجزائر درجة منخفضة من عدم عدالة التوزيع حيث تقل عن 24%، (**علي عبد القادر علي ،2006، ص23**)

وبخلاف ما سبق فإن بقية الدول العربية قد تمتعت بدرجة متوسطة من المساواة بمؤشر يقل عن 35%، باستثناء موريتانيا التي سجلت قيمة تقترب من 43% (**البنك العالمي**)، حيث واستنادا إلى هذه القيم يمكن القول أن مصر تمتعت بدرجة متدنية من عدم عدالة التوزيع، أي بدرجة عالية من المساواة بمعامل جيني قدر بـ 32% مؤشر "Theil - 1" يقل عن 16%، وفي المقابل فإن موريتانيا عرفت أعلى درجات عدم المساواة بقيم تفوق 42,5%، وأما بقية الدول فهي تتمتع بدرجة متوسطة من عدالة توزيع الدخول مقارنة بما يسجله العالم كمجموعة.

وأما إذا تم النظر إلى حصص الفئات الداخلية من مجموع الإنفاق الاستهلاكي للبلد، فيلاحظ أن حصص أفقر 10% في كل الدول العربية تتقارب فيما بينها، باستثناء موريتانيا التي تقل فيها الحصة عن 0,5%، ويفوق فيها متوسط الإنفاق للفرد الأغنى نظيره الأفقر بحوالي 106 ضعف، أو تفوق حصة أغنى عشر أفقر عشر فيها بـ 75,5 مرة، وهي على النقيض من باقي الفئات العشرية التي تتقارب مع باقي الدول العربية، بمعنى أن أفقر الفئات الموريتانية يعاني كثيرا من توفير المستوى المعيشي اللائق مقارنة بنظرائه العرب.

وفي نفس السياق، فإن مقارنة بسيطة بين أغنى 10% وأفقرها للدول العربية يوضح الاختلاف الجوهري في مستويات معيشة الفئات الاجتماعية بين البلدان العربية، حيث أن سجلت كل من الجزائر وتونس والأردن معدلا مرتفعا نوعا ما يساوي 11,46 و13,26 و14 ضعف عل التوالي، بينما سجلت كل من الكويت والمغرب معدلا متوسطا يساوي 10 و10,85 ضعفا على التوالي، في حين سجلت مصر أدنى الدول العربية من حيث تشتت الدخل بـ 7,05 ضعف، وسجلت موريتانيا أعلى معدل على الإطلاق بـ 75,5 في موريتانيا.

إن هذه الوضعية التي تحتلها معظم الدول العربية بقيت شبه مستقرة لعقد من الزمن، حيث لوحظ تحسن في عدالة توزيع الدخل في كل من الجزائر واليمن بتسجيلهما أدنى قيم لمعامل "Gini" (درجة منخفضة من عدم المساواة) لسنة 2000، (**علي عبد القادرعلي 2006، ص23**) حيث مثلت العينة حوالي 58,6% من سكان الدول العربية. ولذا؛ فإن حالة عدم عدالة توزيع الدخل تميل إلى التحسن مع مرور الزمن في بعض الدول العربية، وهو ما يوضحه مؤشر "Theil - 1" لكل من اليمن ومصر والأردن الذي يقل عن 0,24 لسنة 2000، حيث تمتعت هذه الدول بدرجة مرتفعة من المساواة، بينما بقية الدول فلها درجة متوسطة من العدالة حيث قلت فيها قيم المؤشر عن 0,35.

هذا وقد حققت كل من الجزائر واليمن تحسنا واضحا في عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي بحيث قل فيها معامل "Gini" عن 37% (35,1% للجزائر و34,4% لليمن)، ومؤشر "Theil - 1" في حدود 0,19 (19,06% للجزائر و18,66% لليمن)، كما شهدت كل من الأردن وموريتانيا هي الأخرى تحسنا بتخفيضها لعدم المساواة بين الفترتين محل الدراسة، فمثلا استطاعت موريتانيا تحقيق معدل تخفيض سنوي لمؤشر "Theil" قدر بـ 5,46%، هذا وتعد الجزائر أحسن الدول العربية تحقيقا لتقليل عدم المساواة بمعدل تخفيض سنوي قدر بـ1,07% بالنسبة لمعامل "Gini" و2,16% بالنسبة لمؤشر "Theil"، وبذلك فهي تسير وفق الطريق الصحيح للحد من تفاوت الدخول وزيادة فرص مشاركة الفقراء في خلق الثروة. وأما بقية الدول فعرفت تزايد التفاوت بين أفرادها بدلالة التغير الموجب لمؤشرات عدم عدالة التوزيع، مما يمكن القول معه أن حالة التوزيع قد تدهورت (**علي عبد القادر علي 2006**).

وبعد، مهما كانت تفسيرات "Kuznets" فإنها أيضا تعاني من إرساء علاقة متينة، بالرغم من أن بيانات توزيع الدخل في الدول المتقدمة تظهر تأييدا لهذه الظاهرة، وأن بيانات الدول النامية لا تؤيدها، والسبب في ذلك هو أن المجموعة الأولى من البلدان تمتلك بيانات في شكل سلاسل زمنية طويلة، وأما المجموعة الثانية فتستعمل بيانات مقطعية، وبالتالي فإن استقرار النتائج على ظاهرة زمنية باستخدام بيانات مقطعية قد يكون غير لائق، لأن العلاقة تصبح غير مستقرة، تتبدل نتائجها بسرعة بمجرد تغيير العينة (**بلقاسم العباس، 2011**).

3- فحص النموذج ومتغيرات الدراسة القياسية

لتقدير أفضل نموذج بالدول العربية، فقد تم تقدير سبع صيغ احتمالية العلاقة بينهما بالاعتماد على البيانات المتوفرة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عدد من المصادر الدولية، خصوصا تلك التي ينشرها البنك الدولي في تقاريره الدورية حول حالة الفقر في العالم، وتم إضافة بعض البيانات الأخرى إلى عدد المشاهدات الإجمالية للعينة في الدراسة القياسية، وكذا حذف بعض البلدان لعدم توافقها مع مستوى التنمية لإجمالي العينة مثل دولتي الكويت وعمان التي تعتبر ذات الدخل المرتفع، والاحتفاظ فقط بالدول متوسطة ومنخفضة الدخل (**الجدول 5 و6**).

3-1- متغيرات نموذج علاقة النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل في الدول العربية

استنادا إلى ما تقدم أعلاه حول احتمالية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل كما بينته فرضية "Kuznets"، فإن الدراسات التجريبية اختلفت حول المؤشر الممثل لكل متغير على حدى، وتم تقدير معظم نماذج هذه العلاقة بالاستناد إلى المعلومات المقطعية التي استخدمت الأقطار كوحدات للمشاهدة، وذلك بالرغم من اقتناع الباحثين بأن المعلومات الملائمة

للاختبار كان لا بد أن تكون في شكل سلاسل زمنية لكل قطر، ولكن عدم توفر هذا الشرط حال دون تطبيق المنهج المفضل (**علي عبد القادر علي، 2003، ص21**).

وعليه، فقد تم اختيار أربع متغيرات مستقلة تقيس **النمو الاقتصادي** مقاسا بمتوسط معدل نمو الدخل الفردي لكل قطر لخمس سنوات التي تم خلالها قياس معامل "Gini" لنفس الفترة، وهي:

- ❖ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف زمني قدره خمس سنوات

Growth Rate of Gross Domestic Product- G. GDP- L5μ

- ❖ نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي سابقا) بالأسعار الثابتة للدولار سنويا (P GNP- Per Capita Gross National Product) أو(P GNI).
- ❖ مربع نصيب الفرد الواحد من الناتج الوطني الإجمالي بالدولار سنويا ^{2}(P GNP)
- ❖ متوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي ($G\mu_{L5}$).

أما **مؤشر توزيع الدخل** (ID- Income Distribution)، فقد تم اختيار خمس مجموعات من المتغيرات لتكون إحداها تابعة؛

- ❖ المجموعة الأولى: وهي التي تعتمد على معاملات "Gini" لكل قطر بـ 57 مشاهدة للعينة.
- ❖ المجموعة الثانية: وهي التي تعتمد على مؤشر "Theil" لكل قطر بـ 35 مشاهدة.
- ❖ المجموعة الثالثة: وهي التي تعتمد على العلاقة بين أغنى الفئات إلى أفقرها وتضم مقياسين وهما حصة أغنى عشر إلى أفقره ($\frac{D_{10}}{D_1}$) وكذا حصة أغنى خمس إلى أفقره ($\frac{Q_5}{Q_1}$)، لكل قطر بـ 32 مشاهدة.
- ❖ المجموعة الرابعة: وهي التي تعتمد على علاقة حصة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم ($\frac{B\ 40\%}{T\ 20\%}$) لكل قطر بـ 32 مشاهدة.
- ❖ المجموعة الخامسة عبارة عن نسب مئوية لحصة دخل الأسرة (Percentage shave of Household Income)، حسب المجموعات المئوية للسكان بـ 32 مشاهدة، وتضم:
  - ☜ حصة الدخل لأدنى 20 في المائة من السكان (B 20% – Bottom 20 percent).
  - ☜ حصة الدخل لأدنى 40 في المائة من السكان (B 40% - Bottom 40 percent).
  - ☜ حصة الدخل لمتوسط 40 في المائة من السكان (M 40% – Middle 40 percent).
  - ☜ حصة الدخل لأعلى 20 في المائة من السكان (T 20% – Top 20 percent).
  - ☜ حصة الدخل لأعلى 10 في المائة من السكان (T 10% – Top 10 percent).

يظهر الجدولين (9) و(10) البيانات المستخدمة في التحليل مع بيان السنة التي تم فيها إجراء المسح الميداني ومعامل (Gini) ومختلف مؤشرات تفاوت الدخل (كما تم توضيحها آنفا) ومتوسط الدخل الفردي في سنة المسح، ومعدل نمو الدخل الفردي خلال عقد المسح في الدولة المعنية، إذ يلاحظ أن بعض البلدان قد أجرت مسوحات لأكثر من مرة خلال العقد، في حين اقتصرت بيانات بلدان أخرى على مسح وحيد.

3-2- صياغة نموذج أثر النمو على عدالة توزيع الدخل

من أجل الوصول إلى أفضل التقديرات، تمّ تطبيق سبع صيغ لمعادلات النموذج:

- الصيغة الخطية (Linear):

$$ID_i = a_o + a_1(G.GDP_{L5}) + a_2(P.GNP) + ui$$

- الصيغة نصف اللوغاريتمية (Semi-Logarithmic):

$$ID_i = a_o + a_1 Log(G.GDP_{L5}) + a_2\, Log(P.GNP) + ui$$

- الصيغة اللوغاريتمية (Logarithmic):

$$Log\, ID_i = a_o + a_1\, (G.GDP_{L5}) + a_2\, (P.GNP) + ui$$

- الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (Double-Logarithmic):

$$Log\, ID_i = a_o + a_1\, Log(G.GDP_{L5}) + a_2\, Log(P.GNP) + ui$$

- الصيغة التربيعية (Quadratic):

$$ID_i = a_o + a_1(G.GDP_{L5}) + a_2(P.GNP) + a_3(P.GNP)^2 + ui$$

- الصيغة التربيعية نصف اللوغاريتمية (Semi-Logarithmic Quadratic):

$$ID_i = a_o + a_1 Log(G.GDP_{L5}) + a_2\, Log(P.GNP) + a_3\, Log(P.GNP)^2 + ui$$

- الصيغة التربيعية اللوغاريتمية (Logarithmic Quadratic):

$$Log\, ID_i = a_o + a_1\, (G.GDP_{L5}) + a_2\, (P.GNP) + a_3\, (P.GNP)^2 + ui$$

حيث أنّ:

$$i=f\ (B\ 20\%, B\ 40\%, M\ 40\%, T\ 20\%, T\ 10\%, \frac{D_{10}}{D_1}, \frac{Q_5}{Q_1}, \frac{B\ 40\%}{T\ 20\%}, Gini, Theil)$$

Ui : تمثل المتغير العشوائي، وإنّ ($a_0, a_1 - a_3$) تشير إلى معلمات النموذج.

3-2-1- نتائج تقدير نموذج أثر النمو على توزيع الدخل

بعد تجريب واختبار كل مجموعة من المتغيرات التابعة ومختلف صيغ العلاقات السابقة، فقد تبين أن أفضل مؤشر معبر عن عدم عدالة توزيع الدخل هو معامل "Gini"، وقد تم استخدام

نموذج الانحدار الخطي المتعدد المعبر عن سلسلة لقيم معاملات «Gini» بدلالة أربع متغيرات مستقلة (المشار إليها أعلاه)، وذلك حسب النموذج التالي:

$$Gini = \beta_0 + \beta_1(G.GDP_{L5}) + \beta_2(P.GNP) + \beta_3(P.GNP)^2 + \beta_4 G\mu_{L5} + \varepsilon_1 \quad \text{.....(1)}$$

وعند تقدير معالم هذا النموذج تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج:

$$Gini = 44{,}097 + 0{,}223(G.GDP_{L5}) - 0{,}005(P.GNP) + 6{,}47(P.GNP)^2 + 0{,}063G\mu_{L5} \quad \text{... (2)}$$

جول (1): اختبار معنوية معالم النموذج

β	0	1	2	3	4
	44,097	0,223	0,005	6,47	0,063
tc	18,537	1,832	-2,027	1,299	0,497
σ	2,379	0,122	0,003	0,000	0,127
R^2= 0,160 $\sum \varepsilon_t^2 = 6{,}6255$ F= 2,279 $\overline{R} = 0{,}090$					
$th(n-k;\alpha\%)$	$th(48;5\%) = 1{,}677$				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أولا- التحليل الإحصائي

- يلاحظ من نتائج الجدول أنه بدرجة حرية 48 فإن المعلمات β_0 و β_1 و β_2 والتي تساوي قيمها على الترتيب 44,097 و0,223 و(0,005-) حسب العلاقة (2) لها علاقات عضوية، مما يعني أننا نرفض فرضية العدم H_0، وبالتالي فإن لها معنوية إحصائية عند مستوى 5%. بينما المعلمات β_3 و β_4 والتي تساوي قيمها على الترتيب 6,476 و0,063 ليس لها علاقة عضوية وأننا نقبل فرضية العدم H_0 حسب العلاقة (2) ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.
- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 و β_1 و β_2 و β_3 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج المقدر (العلاقة 2).
- يلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء صغيرة ($\sum \varepsilon_t^2 = 6{,}6255234$) نظرا لقوة تأثير كل من متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G.GDP_{L5}$) وكذا متغير نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ($P.GNP$). وأما المتغيرات الأخرى من النموذج التي لم يكن لمعلماتها معنوية إحصائية، وهي مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني ($(P.GNP)^2$) ومتوسط معدل نمو الدخل الفردي بتخلف قدره خمس سنوات حتى سنة المسح أي ($G\mu_{L5}$)، فيجب حذفها من النموذج.

ثانيا- التحليل الاقتصادي

- نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع ضعيفة حسب ما تدل عليه قيمة R^2= 0,160، وهو ما يدعو إلى حذف المتغيرات التي وجد أن ليس لها معنوية إحصائية.

- هناك ارتباط طردي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G.GDP_{L5}$)، حيث كل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في عدم عدالة توزيع الدخل بمقدار 0,223 %، مما يعيد التساؤل حول مدى أهمية النمو الاقتصادي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه وتقليل تفاوت توزيع ثمرات هذا النمو، الذي لم تتضح معالم النظرية الاقتصادية بشأنه بالرغم من افتراضات "Kuznets".
- هناك ارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)؛ مما يعني أن انخفاض هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعامل "Gini" بنسبة 0,005 %.
- لا يمكن تفسير علاقات مربع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ومتوسط معدل نمو الدخل الفردي بمعامل "Gini" لعدم معنوية المعلمة β_3 وβ_4
- يلاحظ تدهور في حالة التوزيع لبعض البلدان العربية خلال الفترات الزمنية التي رُصدت لها قيم معامل "Gini". وتدل النتيجة أعلاه أن عدالة توزيع الدخل في الجزائر، شأنها شأن بعض الدول الأخرى مثل موريتانيا والمغرب لا تصدق عليها افتراضات "Kuznets"، وهو ما يدل على أن السلطات الحكومية في هذه البلدان انتهجت سياسات اجتماعية مساعدة للفقراء، ساعدها في ذلك الظروف البيئية المتاحة مثل انتعاش أسعار المحروقات التي كانت تعتمد عليها في موازناتها العامة بالنسبة للبلدان النفطية مثل الجزائر، في حين اعتمدت بلدان أخرى على قطاع السياحة (**بودية ودواح، 2018**) أو تحويلات المغتربين (**ملحاوي ودربال، 2019**)، لتحسين دخل الفرد وتحقيق التنمية الاقتصادية مثل المغرب وتونس.

3-2-2- تصحيح النموذج

بناء على النتائج الإحصائية السابقة تم تصحيح النموذج ليصبح كالآتي:

$$Gini = \beta_0 + \beta_1(G.GDP_{L5}) + \beta_2(P.GNP) + \varepsilon_1 \quad \text{.....(3)}$$

وبعد التقدير، تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج:

$$Gini = 41{,}962 + 0{,}218(G.GDP_{L5}) - 0{,}002(P.GNP) \quad \text{..... (4)}$$

جدول (2) اختبار معنوية معالم النموذج المصحح:

β	0	1	2
	41, 962	0,218	-0,002
Tc	27,077	1,794	-2,281
σ	1,550	0,121	0,001
$R^2 = 0{,}129$; $\sum \varepsilon_t^2 = 6{,}61033$; $F = 3{,}689$; $\overline{R} = 0{,}094$			
$th(n-k;\alpha\%)$	$th(50;5\%) = 1{,}676$		

المصدر: محرجات برنامج SPSS

أولا- التحليل الإحصائي:

يلاحظ من نتائج الجدول أنه بدرجة حرية 50 فإن المعلمات β_0 و β_1 و β_2 والتي تساوي قيمها على الترتيب 41,962 و0,218 و(0,002-) حسب العلاقة (4) لها علاقات عضوية، مما يعني أننا نرفض فرضية العدم H_0، وبالتالي فإن لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

☜ نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 وβ_1 وβ_2 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج المقدر (العلاقة 4)، وأن مجموع مربعات الأخطاء صغيرة ($\sum \varepsilon_t^2 = 6{,}61033$) نظرا لقوة تأثير المتغيرات X_1 و X_2 ذات المعنوية الإحصائية على النموذج المصحح.

ثانيا- التحليل الاقتصادي:

☜ هناك ارتباط طردي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل "Gini") ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ($G.GDP_{L5}$)، حيث كل ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% يصاحبه ارتفاع في عدم عدالة توزيع الدخل بمقدار 0,218%، مما يدل على النمو الاقتصادي يعمل على زيادة تفاوت الدخول في المرحلة الأولى من التطور الاقتصادي للبلد، حيث يعزى ذلك إلى تفاوت الاستثمار في رأس المال البشري بين طبقات المجتمع بين الأغنياء والفقراء، الذي من شأنه أن يعمل على زيادة فرص التوظيف وحصول الفقراء على دخول مرتفعة لقاء خدماتهم الشخصية، التي يعكسها مستوى التعليم والتكوين والتدريب والتأهيل الذي يقومون به من أجل تلبية التطور الحاصل في الاقتصاد، الذي يصبح من وقت لآخر يعتمد على التطور الفني سواء في وسائل الإنتاج، أو القوى البشرية التي تشرف على الإدارة والتسيير.

☜ هناك ارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل (معامل "Gini") ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)؛ مما يعني أن انخفاض هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع طفيف لمعامل "Gini" بنسبة 0,002 %. ومعنى ذلك أن تحسن الأداء الاقتصادي وانعكاسه على دخل الفرد إيجابا سيؤدي مستقبلا إلى تقليص الفجوة الحاصلة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، وكلما حقق البلد ارتفاعا هاما في دخل الفرد كلما عنى ذلك أن يسير في الطريق الصحيح للتقليل من الفقر، الذي يمس الأفراد ذوي الدخول المتدنية.

- تقود النتيجة أعلاه إلى استنتاج نسبي وهو أن ما يخلفه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أثر عكسي على عدالة توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو، يعوضه انعكاسه الموجب على متوسطات دخول الأفراد، والتي بدورها تنعكس في المراحل المتقدمة لعملية النمو إيجابا على عدالة التوزيع.
- لا يمكن الجزم حول صحة أو خطأ إشارة المعلمتين β_1 وβ_2 ، وذلك لعدم وجود نظرية اقتصادية تستطيع الفصل فيما إذا كان النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) أو نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) يضر بتوزيع الدخل، وذلك بالرغم من الجهود البحثية التي قام بها العديد من الاقتصاديين حول احتمالية العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث، ففي البلدان التي تشهد حرية اقتصادية بما يعكسه مستوى الائتمان المصرفي، أو قدرة الأفراد على مراكمة رأس مالهم البشري...إلخ، وحققت معدلات نمو مرتفعة، ارتفع معها نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، فإنه ثمة تناقض واضح بين معدلات نمو دخول الأفراد تبعا للطبقة الاجتماعية التي ينتسبون إليها، إذ غالبا ما تكون بالنسبة للأغنياء أكبر بكثير من نظرائهم الفقراء، وهي الحالة التي يكون فيها المجتمع غنيا بأفراده الأغنياء القلة، يستحوذون على الادخار ويحوّلونه في السوق المالي إلى استثمارات بكيفية يعجز عنها بقية السكان الفقراء. وهي عكس حالة مجتمع فقير بسكانه الفقراء، فأي نمو ومن ثم زيادة في الدخل الفردي قد يستفيد منه معظم السكان.
- في حالة انعدام قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المصحح، فإن قيمة معامل GINI تساوي 41,962%، ومعناه أن هناك مستوى من تفاوت الدخل يجب أن يقبله المجتمع بغض النظر ع عن حالة الأداء الاقتصادي للبلد،وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود حالة من عدم توزيع الأصول والثروات هي التي تقود إلى مزيد من تشتت التوزيع في المراحل اللاحقة لعملية النمو والتنمية.
- إن النتيجة أعلاه تتضمن أن عدالة توزيع الدخل يرتبط بعوامل ذاتية أخرى غير تلك المتعلقة بمستوى التقدم الاقتصادي، ومنها حالة انتشار الفقر بين السكان، والذي يرفع مبدئيا سوء توزيع الدخل، لارتباط الفقر بالدخول المستلمة، وهو المحدد الأول لنمط توزيع الدخل في أي بلد.

3-3- قياس أثر عدالة توزيع الدخل على النمو الاقتصادي

من أجل معرفة قوة العلاقة العكسية الموجودة بين النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي وعدالة توزيع الدخل فإنه يمكن النظر إلى تلك العلاقة تبعا لنوعية المؤشر المستخدم لهذا الأخير، والتي اقترحنا (تبعا لتوفر البيانات وتناسبها) أنها يمكن أن تكون إما

باستخدام قيم معامل جيني (Gini)، أو باستخدام مؤشرات تمركز المداخيل (المجموعات الثالثة والرابعة والخامسة)، وبياناتها مدرجة في الجدول رقم (10).

3-1-3- باستخدام قيم معامل (Gini)

$$P.GNP = f\ (Gini) \Leftrightarrow P.GNP = \beta_0 + \beta_1 Gini + \varepsilon_1 \dots\dots\dots (5)$$

وقد تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج بطريقة المربعات الصغرى:

$$P.GNP = 3006{,}444 - 40{,}237\ (Gini) + \varepsilon_1 \dots\dots\dots (6)$$

الجدول (3): نتائج اختبار معنوية معالم النموذج

β	0	1
	3006, 962	-40,237
Tc	3,699	1,997
σ	812,858	20,152
$th(n-k;\alpha\%)$	$th(51;5\%) = 1{,}676$	
R^2= 0,073 ; $\sum \varepsilon_t^2 = 1009{,}034$; F= 3,987 ; $\overline{R} = 0{,}054$		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS 20

أولا- التحليل الإحصائي:

يلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة t المحسوبة لكلا المعلمتين أكبر من الجدولية (النظرية) عند درجة حرية 51، وهو ما يدل أن العلاقة عضوية، وأننا نرفض فرضية العدم H_0، ومعناه أن المعلمات β_0 و β_1 والتي تساوي قيمها على الترتيب 3006,444 و(40,237-) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%، وأن الانحرافات المعيارية لمعلمتي النموذج β_0 وβ_1 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها في النموذج (العلاقة 6)، وأن مجموع مربعات الأخطاء كبير ($\sum \varepsilon_t^2 =$ 1009,0342).

ثانيا- التحليل الاقتصادي:

- نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع ضعيفة حسب ما تدل عليه قيمة R^2= 0,073؛
- هناك ارتباط عكسي بين قيم نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) وقيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini»، مما يعني أن ارتفاع هذا الأخير بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بقيمة 40 دولار، مما يدل على أن وجود توزيع غير عادل للدخل يثبط النمو الاقتصادي ويحد من نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وهو ما يدل ولو جزئيا صحة فرضية "Kuznets" في المراحل الأولى للنمو؛
- حسب فرضية "Kuznets" فإن إشارة المعلمتين β_0 و β_1 صحيحة.

3-2-3- باستخدام مؤشرات تمركز المداخيل

في هذا التحليل سنحاول معرفة هل تؤثر حصص الفئات الاجتماعية (وهي إحدى مقاييس تمركز المداخيل وتشتتها) على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وذلك باعتبار أن المتغيرات الأخرى المقترحة آنفا وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) ومعدل نمو الدخل الفردي (P.GNP) لم تعطي أفضل التقديرات، وهو ما يقود إلى اختبار النموذج التالي:

$$P.GNP = \beta_0 + \beta_1 B20\% + \beta_2 B40\% + \beta_3 M40\% + \beta_4 T20\% + \beta_5 T10\% + \beta_6 \frac{Q_5}{Q_1} + \beta_7 \frac{B_{40\%}}{T_{20\%}} + \varepsilon_1 \ldots (7)$$

حيث:

B20% هي حصة أفقر خمس وهي التي ستُمثَّل بـ (X_1)

B40% هي حصة أفقر 40% من السكان وهي (X_2)

M40% هي حصة الطبقة الوسطى وهي (X_3)

T20% هي حصة أغنى خمس وهي (X_4)

T10% هي حصة أغنى عشر وهي (X_5)

$\frac{Q_5}{Q_1}$ هي علاقة أغنى خمس من السكان إلى أفقرهم وهي (X_6)

$\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$ هي علاقة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم وهي (X_7)

و تم التوصل إلى الصيغة النهائية للنموذج عند تقدير معالمه، حيث تم استخدام المتغيرات (من X_1 إلى X_7 لتبسيط الكتابة النهائية للنموذج) كالتالي:

$$P.GNP = -73262{,}451 + 2354{,}223(X_1) + 1335{,}68(X_2) + 1005{,}452(X_3) + 403{,}893(X_4) + 19{,}372(X_5) + 435{,}157(X_6) - 61066{,}047(X_7) + \varepsilon_1$$

الجدول (4): نتائج اختبار معنوية معالم النموذج

	0	1	2	3	4	5	6	7
β	-73262,451	2354,223	1333,68	1005,452	403,893	19,372	435,157	-61066,047
Tc	-1,034	1,980	2,095	1,2	0,549	0,843	1,563	-2,209
σ	(70867,735)	1188,831	637,571	837,718	735,716	22,976	278,481	27646,783
$R^2 = 0{,}382$; $\sum \varepsilon_t^2 = 609{,}0162281$; $F = 3{,}987$; $\overline{R} = 0{,}202$								
$th(n-k;\alpha\%)$	$th(24;5\%) = 2{,}064$							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أولا- التحليل الإحصائي:

يلاحظ من نتائج الجدول أن قيمة t النظرية لكل من المعلمات β_0 وβ_1 وβ_3 وβ_4 وβ_5 وβ_6 أكبر من المحسوبة $(|t_c| < t_{th})$ عند درجة حرية 24، وهو ما يدل أن العلاقة عضوية، وأننا نرفض فرضية العدم H_0، ومعناه أن هذه المعلمات والتي تساوي قيمها على الترتيب(-73262,451) و(2354,223) و(1005,452) و(403,893) و(19,372) و(435,157) حسب العلاقة (6) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%. في حين يلاحظ أن قيمة T المحسوبة للمعلمات β_2 وβ_7 أكبر من

النظرية (الجدولية) عند درجة حرية 24، وهو ما يدل على عدم عضوية العلاقة، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة الدالة على أن هتبن المعلمتين (β_2 وβ_7) والتي تساوي قيمهما على التوالي (1333,68) و (61066,047-) حسب العلاقة (8) لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5%.

ثانيا- التحليل الاقتصادي:

- نلاحظ أن الانحرافات المعيارية للمعلمات β_0 وβ_1 و β_2 وβ_3 وβ_4 وβ_5 وβ_6 وβ_7 صغيرة بالقيمة المطلقة مقارنة بقيمها عكس ما هو عليه الانحراف المعياري للمعلمتين β_4 وβ_5.
- نلاحظ أن مجموع مربعات الأخطاء متوسط نوعا ما ($\sum \varepsilon_t^2 = 609{,}0162281$) نظرا لتأثير بعض المتغيرات التي وجد أن معلماتها غير معنوية.
- نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع دون المتوسط حسب ما تدل عليه قيمة $R^2 = 0{,}382$، وهو ما يدعو إلى حذف المتغيرات التي وجد أنه ليس لها معنوية إحصائية، والاحتفاظ فقط بتلك التي وجد أن لها معنوية إحصائية وهي حصة أفقر 40% (B40%) وحصة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم ($\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$).
- هناك ارتباط طردي بين نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) وجميع المتغيرات المستقلة عدى المتغير X_7 (حصة أفقر 40% من السكان إلى أغنى 20% منهم ($\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$))؛
- حسب فرضية "Kuznets" فإن إشارة جميع المعلمات صحيحة عدى المعلمة؛
- حسب النموذج، فإن زيادة حصة دخل أفقر 40% من السكان (B40%) بمقدار 1% يرافقها زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP) بمقدار 1335,680 دولار.
- حسب النموذج، فإن زيادة الفجوة الدخلية بين أفقر 40% من السكان وأغنى 20% منهم ($\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$) يرافقها نقصان في قيم PGNP حسب ما تدل عليه الإشارة السالبة.
- بما أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع دون المتوسط، فإنه حتما هناك متغيرات اخرى قد أهملها النموذج، والتي قد يكون تأثيرها كبيرا، (منع من إدراجها نقص بياناتها) ومنها القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والتسرب المدرسي ومعدلات التمدرس والانفاق على التعليم ونسب الأمية المتفشية في المجتمع، ونطاق الخدمات الصحية، وهي متغيرات لها مكانتها في تحديد معدل النمو الاقتصادي كما ونوعا، مثلما تنص عليه النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث تتحول الأهمية النسبية للتراكم الرأسمالي العيني والمادي إلى التراكم الرأسمالي البشري في عملية التقدم الاقتصادي.

4- خاتمة

لا تزال الدراسات التي تخص علاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل تلقى انتقادات كثيرة، بسبب تعدد طرق القياس والتنبؤ والمتغيرات المفسرة المحتملة، فلا توجد نتائج دقيقة ولا نهائية حول المسار الذي يمكن أن تتبعه ثروات الأفراد إذا ساءت أو تحسنت ظروفهم الاقتصادية، إلا في حالات قليلة معدودة تخص تلك الدول التي لها أنظمة ضريبية فعالة (بن **بوزيد وفكاشة 2021، ص 230-231**)، وسياسات جبائية تضمن بشكل أو بآخر الطريق السليم لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء . وعلى الرغم من ذلك فإن العديد من البلدان النامية شهدت نتائج مخالفة ومتناقضة، إذ تزامن انتشار الفقر وارتفاع معدلات عدم المساواة مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي حققته تلك الدول بكثير من العناء، بالرغم مما أدى ذلك إلى تحسن ظروف المجتمع عامة، إذ تراجعت الحصص النسبية والمطلقة لبعض الفئات الفقيرة من الدخول.

وبخصوص الدول العربية فإن معظمها التي شملتها الدراسة لم تستطع أن تحقق التوازن بين العدالة الاجتماعية ممثلة بعدالة توزيع الدخل والتقدم الاقتصادي ممثلا بالنمو، فهي بالرغم مما حققته من معدلات نمو موجبة ومستقرة فإن اتجاهات عدالة توزيع الدخل فيها قد تدهورت، وهو ما يعني أن هذه الدول لم تستفد من ثمرات النمو، بينما انعكست تلك المعدلات الموجبة للنمو على نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في المدى المتوسط والطويل، بما أدى إلى تحسن عدالة توزيع الدخل مع الزمن، واستطاع المجتمع تقليل التفاوت بين أفراده لفترات وجيزة سرعان ما عاود الارتفاع مجددا، ويرجع سبب ذلك إلى تغليب حكومات تلك الدول لاعتبارات السياسة الاجتماعية على حساب الاعتبارات الأخرى على الأقل في المراحل الأولى قبل أن ينتشر الفساد في مجتمعاتها بما قلل من حظوظ الفقراء والاهتمام بقضاياهم في مختلف الخطط الاقتصادية التي تبنتها حكوماتها، خصوصا وأن مسألة توزيع الدخل ربما هي التي قادت إلى ما يسمى بالربيع العربي، لكنه يبقى سببا ومبررا غير قطعي، على الرغم من تبنيها صراحة أو ضمنا تحقيق أهدافها التنموية بما يتطابق مع الأهداف الدولية للتنمية.

من جانب آخر، لا تزال العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل تسيل الكثير من الحبر، بناء على النتائج التي رصدت عبر دول العالم، فلم تستطع النظرية الاقتصادية بعد الفصل في أسبقية هدفي تحقيق عدالة أكبر ونمو أسرع أحدهما على الآخر، بمعنى هل يتوجب على الحكومات تبني سياسات اقتصادية مركزة على تحسين توزيع الدخول هو الأجدر، أم تطبيقها لسياسات اقتصادية ترفع معدلات النمو الاقتصادي، بالرغم مما انتشر في الأوساط الاقتصادية من أن إجراء بعض التغييرات في مواضع التركيز كالتحول إلى التكنولوجيا كثيفة العمل، والتركيز على الصادرات التي تؤدي إلى تطور الريف بدلا من تلك التي تؤدي إلى التطور الصناعي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة العدالة.

5- نتائج الدراسة

إن أهم متغير له تأثير سلبي محتمل على النمو الاقتصادي (كما يمثله نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP)) هو فقط الحصة المطلقة لنصيب أفقر 40% من السكان (B40%) ونسبتها إلى أغنى 20% منهم ($\frac{B_{40\%}}{T_{20\%}}$)، وذلك بالرغم من كون نسبة تفسيره كان دون المتوسط، ولكنه كان أفضل التقديرات التي تم الحصول عليها، وهو ما يقود إلى استنتاج مفده أنه على الحكومات أن تراعي ما يتحصل عليه الفقراء إذا أرادت تحقيق نمو اقتصادي سليم على غرار توزيع النفقات العامة في الجزائر (**زرواط ومناد،2015**)، حتى لا يكون الفقراء عقبة أمام البرامج التنموية الهادفة إلى تسريع النمو الاقتصادي وتنوع مصادره، فحتما التوزيع السيئ للدخل وسوء تخصيص الانفاق العام يعيق النمو الاقتصادي بشكل ظاهر أو خفي.

إن التدهور الحاصل في نمط توزيع الدخل وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية يعود لأسباب عديدة، تختلف درجتها من بلد لآخر، وأهمها:

- ارتفاع معدلات البطالة وهشاشة أساليب التشغيل، وفشلها في بعض الأحيان؛
- انخفاض معدلات الأجور ومحدودية مساهمة الدولة في تنشيط الاقتصاد؛
- زيادة معدلات الفقر وانخفاض حجم الطبقة الوسطى، وغياب منظومة فعالة للضمان والحماية الاجتماعية؛
- انعدام العدالة الاجتماعية بسبب استئثار قلة قليلة في المجتمع بالثروة على حساب الغالبية العظمى من السكان؛
- ضعف الديمقراطية، وضعف المشاركة السياسية لاحتواء بعض الدول على أنظمة حكم سياسية غير مرغوبة، مثل ظهور التجاوزات الدستورية ومشاريع توريث الحكم، مما سبب ارتفاع معدلات الفساد وانتشاره على مختلف المستويات، وغياب للحكم الراشد.

وبناء على النتائج السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية الأولى حيث وجود ارتباط طردي بين مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($G.GDP_{L5}$)، وارتباط عكسي بين قيم مؤشر عدالة توزيع الدخل «Gini» ونصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (PGNP). كما أن المعدلات المرتفعة لعدم المساواة تعرقل النمو الاقتصادي في بعض البلدان دون غيرها لعدم تكافؤ الفرص، وضعف التراكم ؤاس المال البشري لصالح التراكم المادي.

6- المراجع

1) أحمد الكواز: "النمو وتوزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، مقال منشور على شبكة الانترنيت:http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-4.pdf
2) بلقاسم العباس، "التحول الهيكلي وأنماط توزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، من الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2011/9_C45-7.pdf
3) بن بوزيد عبد الرحمان , فكارشة سفيان،" قياس أثر التضخم والإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، 1994-2018"، مجلة الأسواق والمالية، المجلد 8، العدد 02، 2021.
4) بودية سعاد، دواح بلقاسم، "تحليل جاذبية قطاع السياحة كبديل للنفط في إستراتيجية التنمية دراسة تجارب الدول العربية باستخدام نماذج بانيل (البيانات المقطعية)"، مجلة الأسواق والمالية، المجلد 5، العدد01، 2018، ص19.
5) بوطيبة فيصل،" العائد من الاستثمار في التعليم"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد7، 2012.
6) رضا صاحب أبو حامد، "توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مقال منشور على صفحة الإنترنيت، من الموقع: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=18569
7) رياض بن جليلي، " أطروحة Kuznets: العلاقة بين التنمية وعدم عدالة توزيع الدخل"، المعهد العربي للتخطيط، من الموقع: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/25_C29-4.pdf.
8) زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، "تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة:1999- 2014"، مجلة الأسواق والمالية، المجلد 2، العدد01، 2015، ص17.
9) سليمان القدسي، "منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي"، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، المجلد رقم 4، العدد الثاني، يونيو 2002، من الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/140/140_j4-2.pdf
10) عبد الغني عبد الله المشهداني، محمد بوجلال شاوي" القياس الاقتصادي لأثر التفاوت في توزيع الدخول على التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 1974-1994)" مجلة تنمية الرافدين، الموصل2002، المجلد 24، العدد68.
11) علي عبد القادر علي، "اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية"، سلسلة اجتماع الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 19، ماي 2006.
12) علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، المعهد العربي للتخطبط، 2003، ص 14.
13) ملحاوي فاطمة الزهراء، دربال عبد القادر، مساهمة المغتربين في دعم التنمية المحلية بمنطقة المغرب العربي، مجلة الأسواق والمالية، المجلد 6، العدد02، 2019، ص309.
14) البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم (2010).
15) *World Development Indicators & Global Development Finance, World Bank, December 2010.

16) **Dollar & Kraay, "Growth is Good for the Poor", World Bank Policy Research Department Working Paper, march, 2001.

17) ***Arab Monitary Fund, "The Joint Arab Ecinimic Report 2011", Abu Dhabi, Repport ,Annex 2/7,p 291 in http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/English/jaer2011.pdf).

18) ****Belkacem Labàas "Poverty dynamics in Alegria "Arab Playning Institut, (Kuwait), Vol.4, no.1 (Dec 2001).

7- ملاحق

الجدول (5): بيانات النمو ومعامل "Gini" لعدالة توزيع الدخل لعينة الدول العربية

Countries	Years of DATA	Gini	G.GDP (L-5)	P.GNP	Gμ (L-5)	Sources of DATA
Mauritania	1987	43,94	3,7353	500	2,9896	WID,GDF*/FMA
	1993	50,05	4,7776	610	2,0048	WID,GDF*/FMA
	1996	37,29	1,7881	670	5,7312	WID,GDF*/FMA
	2000	39,04	5,8188	460	-5,5121	WID,GDF*/FMA
	2004	41,26	1,8500	530	0,5358	W,B 2012
	2008	40,46	5,1786	980	16,4569	W,B 2012
Comoros	2004	64,34	0,8942	550	6,4164	WID,GDF*/FMA
Djibouti	1996	36,77	-0,0180	790	-1,4375	WID,GDF*
	2002	39,85	0,0994	780	0,5513	WID,GDF*
	2006	40,00	2,6186	1050	6,7257	AMF***
Egypt	1965	40,00	4,4004	160	1,3333	Dollar & Kraay**
	1975	38,00	3,4409	310	8,1223	Dollar & Kraay**
	1991	32,00	2,5194	710	3,2485	WID & GDF*
	1996	30,13	4,4320	1000	7,2261	WID & GDF*
	2000	32,76	4,9887	1390	9,0971	WID & GDF*
	2005	32,14	3,5352	1200	-2,8494	WID & GDF*
	2008	30,77	4,0921	1800	7,9558	W.B
Jordan	1980	44,2	24,3096	2000	14,1480	التقرير العربي الموحد 2010
	1987	36,06	1,9904	2300	1,7767	WID & GDF*
	1992	43,36	-1,8521	1330	-9,0406	WID & GDF*
	1997	36,42	4,6309	1580	3,5430	WID & GDF*
	2003	38,87	3,3910	2000	4,7217	WID & GDF*
	2006	37,72	5,7858	2750	8,4418	WID & GDF*
	2008	33,82	8,5590	3660	12,8888	W,B
	2010	35,43	7,9437	4140	10,7999	W,B
Syrian	1997	33,8	1,8000	870	-4,6049	Povcal/W,B
	2003	37,4	1,6395	1230	5,7808	Povcal/W,B

	2006	33,8	5,0999	1640	7,5969	Povcal/W,B
Morocco	1980	54,00	10,8128	950	11,7542	AMF***
	1985	39,19	-2,7643	580	-5,4973	WID & GDF*
	1991	39,2	-2,5447	1060	10,5756	WID & GDF*
	1999	39,46	-6,5795	1290	2,9162	WID & GDF*
	2001	40,63	-2,2277	1320	0,9676	WID & GDF*
	2007	40,88	6,3170	2230	11,4839	WID & GDF*
Tunisa	1971	53,00	0,1620	310	7,2144	Dollar & Kraay**
	1975	44,00	10,5602	770	23,5370	Dollar & Kraay**
	1980	43,00	7,4187	1360	12,2614	Dollar & Kraay**
	1985	43,43	5,5141	1160	-2,9909	Dollar & Kraay**
	1990	40,24	-1,4470	1430	4,4225	WID & GDF*
	1995	41,66	3,9045	1820	5,0708	WID & GDF*
	2000	40,81	7,1461	2090	2,8862	WID & GDF*
	2005	41,3	3,9772	2870	6,8421	WID & GDF*
Yemen	1992	39,45	1,9686	400	-7,5000	WID & GDF*
	1998	33,44	2,1637	380	1,7633	WID & GDF*
	2005	37,69	4,6000	660	10,6939	WID & GDF*
Algeria	1980	34,37	8,3868	2060	16,8597	Belkacem Làabas****
	1988	40,14	5,6000	2820	4,6013	WID & GDF*
	1995	35,33	-1,2000	1580	-8,0750	WID & GDF*
	2000	39,50	4,1000	1610	0,4003	البنك الدولي شبكة مراقبة الفقر في العالم
Iraq	2007	30,86	-41,3000	1420	26,7857	W,B
Lebanon	2005	36,00	3,9535	5710	4,6477	AMF***/W,B
Sudan	1986	64,00	5,9587	520	4,3654	سليمان القدسي*****
	2009	35,29	6,3286	1190	20,1620	W,B

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مصادر وطنية ودولية متفرقة، وكذا المصادر الآتية:

- *World Development Indicators & Global Development Finance, World Bank, December 2010.
- **Dollar & Kraay, "Growth is Good for the Poor", World Bank Policy Research Department Working Paper, march, 2001.
- ***Arab Monitary Fund, "The Joint Arab Ecinimic Report 2011", Abu Dhabi, Repport ,Annex 2/7,p 291 in (http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/English/jaer2011.pdf).
- ****Belkacem Labàas "Poverty dynamics in Alegria "Arab Playning Institut, (Kuwait), Vol.4, no.1 (Dec 2001).
- البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم (2010).

الجدول (6): بيانات مؤشرات تمركز المداخيل لعينة الدول العربية

B 20%	B 40%	M 40%	T 20%	T 10%	GINI	$\frac{Q5}{Q1}$	$\frac{B40\%}{T20\%}$	السنة	البلد
4,22	13,73	37,63	48,64	31,96	43,94	11,53	0,282	1987	

موريتانيا	1993	0,245	10,86	50,05	42,49	56,06	30,20	13,74	5,16
	1996	0,399	6,93	37,29	28,13	43,75	38,79	17,46	6,31
	2000	0,366	7,39	39,04	29,56	45,66	37,63	16,71	6,18
جزر القمر	2004	0,117	26,61	64,34	54,97	68,13	23,93	7,94	2,56
جيبوتي	1996	0,413	6,77	36,77	27,84	43,26	38,89	17,85	6,39
	2002	0,357	7,73	39,85	30,78	46,52	36,89	16,60	6,02
مصر	1991	0,515	4,74	32	26,33	40,84	38,13	21,03	8,61
	1996	0,564	4,20	30,13	26,04	39,91	37,57	22,52	9,51
	2000	0,509	4,70	32,76	28,34	42,10	36,48	21,42	8,95
	2005	0,521	4,63	32,14	27,62	41,46	36,94	21,60	8,96
الأردن	1987	0,166	6,01	36,06	28,17	43,54	38,03	7,24	7,24
	1992	0,314	8,43	43,36	34,93	49,83	34,51	15,66	5,91
	1997	0,428	5,92	36,42	29,53	44,20	36,87	18,93	7,46
	2003	0,378	6,94	38,87	30,39	45,72	37,02	17,26	6,59
	2006	0,405	6,29	37,72	30,68	45,35	36,30	18,35	7,21
المغرب	1985	0,384	6,87	39,19	31,77	46,30	35,92	17,78	6,74
	1991	0,368	7,08	39,2	31,24	46,44	36,47	17,07	6,56
	1999	0,367	7,19	39,46	30,79	46,18	36,89	16,93	6,42
	2001	0,350	7,48	40,63	32,04	47,33	36,11	16,56	6,33
	2007	0,354	7,34	40,88	33,22	47,88	35,15	16,97	6,52
سورية	2000	0,476	5,17	/	/	42,4	37,40	20,20	8,2
تونس	1985	0,307	8,95	43,43	34,14	49,49	35,33	15,18	5,53
	1990	0,351	7,91	40,24	30,69	46,33	37,40	16,27	5,86
	1995	0,327	8,50	41,66	31,83	47,59	36,85	15,56	5,60
	2000	0,342	7,95	40,81	31,62	47,15	36,73	16,12	5,93
اليمن	1992	0,368	7,50	39,45	30,66	45,91	37,18	16,91	6,12
	1998	0,477	5,52	33,44	25,78	40,98	39,48	19,54	7,43
	2005	0,408	6,31	37,69	30,82	45,29	36,22	18,49	7,18
الجزائر	1988	0,367	7,21	40,14	32,67	47,18	35,49	17,33	6,54
	1995	0,435	6,12	35,33	26,94	42,42	39,12	18,46	6,93
	2000	0,449	5,54	39,5	28,56	43,20	37,40	19,40	7,80

المصدر: علي عبد القادر علي، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، مرجع سابق

الهوامش والإحالات

* لا يعني هذا أنه لا توجد بيانات خارج هاتين الحقبتين، إنما المقصود من ذلك إجراء مقارنة سريعة بين أواخر القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة للبلدان التي توفرت لها بيانات توزيع الإنفاق الاستهلاكي حسب الأعشار، وتعذر وجودها خارج الحقبيتين، (البيانات الأخرى موضحة في الجدول (9 و10).

** يجب التنويه إلى أن فترة الدراسة الممتدة من منتصف ستينيات القرن الماضي حتى أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة اشتملت على بلدان ذات دخل منخفض ومتوسط، والسبب في ذلك أن بلدانا صنفت في بداية الفترة ضمن المجموعة الأولى، ثم ما لبثت أن تحسنت أحوالها الاقتصادية وارتقت إلى صف الدول متوسطة الدخل.